منحة ٥٠ ألف ليرة من الرئيس الأسد للعاملين في الجهات العامة و٤٠ ألف ليرة للمتقاعدين

إجمالي قيمة المنحة يصل إلى حدود ١٠٥ مليارات ليرة

«المالية»: صرف المنحة بدءاً من اليوم وتم التعميم على محاسبي الإدارة لتحويل أوامر الصرف

عبد الهادي شباط

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم /١٤/ لعام ٢٠٢١ القاضي بصرف منحة مالية قيمتها ٥٠ ألف ليرة سورية للعاملين المدنيين والعسكريين و٤٠ ألف ليرة سورية لأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين.

وجاء في المادة الأولى من المرسوم تصرف منحة لمرة واحدة بمبلغ مقطوع /٥٠٠٠٠/ ليرة سورية فقط خمسين ألف ليرة سورية لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات ووحدات الإدارة المحلية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها استيلاءً نهائياً وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي لا تقل مساهمة الدولة عن /٧٥/ بالمئة من رأسمالها والمجندين في الجيش والقوات المسلحة والعاملين المحليين من العرب السوريين في البعثات السورية الخارجية الذين تُطبق عليهم قوانين العمل السورية حصراً.

وأنه يدخل في شمول الفقرة /١/ من هذه المادة المشاهرون والمياومون والدائمون والمؤقتون، سواء أكانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين أم بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أو بالفاتورة أو على نظام اليونات والعاملين من خارج الملاك وفق نظام الاستكتاب أم المراسلين على أساس الرسالة الواحدة والعاملين على العقود البرامجية أو بموجب صكوك إدارية، وكذلك المكلفين بأجور ساعات التدريس من خارج الملاك وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول.

وفي المادة الثانية من المرسوم تصرف منحة لمرة واحدة بمبلغ مقطوع /٤٠٠٠٠/ ليرة سورية فقط أربعين ألف ليرة سورية لأصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين بأي من قوانين وأنظمة التقاعد والتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة، بمن فيهم الخاضعون للمرسوم التشريعي رقم /٤٨/ لعام ١٩٧٢ والقانون رقم /٤٣/ لعام ١٩٨٠.

وأنه يستفيد من المنحة المذكورة في الفقرة /١/ من هذه المادة أسر أصحاب المعاشات وتوزع على المستحقين وفق الأنصبة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعين لها.

بينما أوضحت المادة الثالثة من المرسوم أنه تعفى المنحة المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأي اقتطاعات أخرى.

وفي المادة الرابعة تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي وفقاً لما يلي: بالنسبة للمنحة للعاملين المدنيين والعسكريين في الدولة تصرف من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١ بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من هذه الموازنة.

ومن وفورات سائر حسابات الموازنات التقديرية لعام ٢٠٢١ بالنسبة لكل من جهات القطاع العام الاقتصادي وشركات الإنشاءات العامة الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم من موازنة أي من الجهات المذكورة.

ومن وفورات مختلف أبواب وبنود الموازنات السنوية لعام ٢٠٢١ بالنسبة لكل من الجهات العامة الأخرى في الدولة.

وأنه بالنسبة للمنحة لأصحاب المعاشات التقاعدية أو أسرهم تصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي من وفورات سائر أقسام وفروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢١ بالنسبة للمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية الذين يتقاضون معاشاتهم من الموازنة العامة للدولة. أما بالنسبة لبقية المتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية فتصرف النفقة الناجمة عن تطبيق هذا المرسوم التشريعي من وفورات سائر أبواب وبنود أو حسابات موازنة عام ٢٠٢١ للجهة العامة التأمينية المعنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح معاون وزير المالية لشؤون الإنفاق منهل هناوي أنه تم التعميم على محاسبي الإدارة في الجهات العامة لتحويل أوامر الصرف لمديرية الخزينة لتنفيذ التحويلات المالية الخاصة بالمنحة، وأنه سيبدأ من اليوم صرف المنحة وأن وزارة المالية تعمل عبر مختلف مديرياتها والجهات المعنية بصرف المنحة على صرف المنحة على مختلف العاملين في الوزارات والجهات العامة من المدنيين والعسكريين والمتقاعدين قبل عطلة العيد المقبلة، بينما قدر أن إجمالي القيمة المالية للمنحة يصل إلى حدود ١٠٥ مليارات ليرة.

وزير الصناعة من حلب أمام رجال الأعمال: ستلمسون قريباً مشاركة فعالة في صناعة القرار

صباغ: كل صناعي هو تاجر بامتياز والعكس ليس صحيحاً

الشهابي: يجب توطين صناعة الطاقات البديلة

خالد زنكلو

أكد وزير الصناعة زياد صباغ أن الحكومة شريكة مع القطاع الصناعي في صياغة القرارات «بنسب مقبولة» في حين عدّ التجارة «هي الأعرق، وهي الساعد الأقوى» في الحركة التجارية، إذ أن الصناعة تعتمد على التجارة في تسويق منتجاتها «التي هي أساس تدوير عجلة الإنتاج».

وشدد صباغ، خلال حضوره اجتماع الهيئة العامة السنوي لغرفة صناعة حلب في مقر الغرفة أمس، على أن القطاع الصناعي في مدينة حلب « أزعج أعداء سورية بشكل كبير، ولنعد بالذاكرة إلى عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لننظر كيف كانت كل القطاعات وكيف أصبحت».

وقال: «أتمنى الخروج بقرارات مفيدة نعول عليها في إعادة الإعمار، وجئت لأسمع منكم وأطلع على الواقع، فلاجتماع الهيئة العامة لغرفة صناعة حلب خصوصية، إذ إننا على بعد أيام من استحقاق دستوري قادم، ويعمل أعداؤنا لإفشال هذا الاستحقاق تتويجاً لخطة الحرب وتحويل سورية إلى دولة فاشلة وممزقة، فعلى أهداف هذه الحرب هي لتحويل سورية إلى لا قرار ولا صناعة لها ولا أي نوع من أنواع الحضارة التي انطلقت قبل الحرب انطلاقة فاقت التصورات».

وأضاف: نحن بتكاتفنا جميعاً وتضحيات بواسل جيشنا وحكمة قيادتنا أفشلنا هذه المؤامرة، فهذا الثبات وهذه التضحيات هي ولقت إلى أن حلب عانت طويلاً «حيث طال التدمير المنشآت العامة والخاصة في جميع القطاعات، وبخاصة القطاع الصناعي لكونه القطاع الإنتاجي الأهم، لكن بفضل تلاحم الجيش والشعب والقيادة، وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم ونحن في الفصل الأخير من هذه الحرب المجنونة والعبثية التي تغيرت فيها أهدافها خلال أكثر من ١٠ سنوات إلى أن وصلنا إلى العنوان الأخطر بحلب حفي بالتشاركية، وذلك في مجال تسعير الغزول، والذي طبق فوراً وشكلت لجنة بين اتحاد الغرف والمؤسسة العامة النسيجية لدراسة أسعار الغزول».

وخلال حضوره اجتماع الهيئة العامة السنوي لغرفة تجارة حلب في مقرها أمس، أوضح وزير الصناعة أن أعمدة الاقتصاد في حلب «هي التجارة والصناعة، وهناك حالة تكاملية بين غرف التجارة وغرف الصناعة، والجميع يعرف أن كل صناعي هو تاجر بامتياز، والعكس ليس صحيحاً».

وقال إن أن حلب عانت طويلاً «حيث طال التدمير المنشآت العامة والخاصة في جميع القطاعات، وبخاصة القطاع الصناعي لكونه القطاع الإنتاجي الأهم، لكن بفضل تلاحم الجيش والشعب والقيادة، وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم ونحن في الفصل الأخير من هذه الحرب المجنونة والعبثية التي تغيرت فيها أهدافها خلال أكثر من ١٠ سنوات إلى أن وصلنا إلى العنوان الأخطر وهو الاقتصاد لأن العناوين التي سبقته فشلت رغم أنارها التي تركت في القلوب والعيون.

رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي، استعرض أعمال الغرفة خلال السنة الماضية، وبيّن أن الغرفة «نظمت معارض تقديرية وأطلقت «مبادرة الخير» بقيمة ٢٤٩ مليون ليرة سورية، ١٦٠ مليون ليرة منها تبرعات من داخل وخارج سورية، لتوزيع السلل الغذائية مع بداية كورونا، كما أطلقوا مبادرة لتصنيع جهاز تنفس وتصنيع المعقمات، وعقدنا ملتقى النسيج الأول في سورية والذي سيصبح دورياً، وحققنا أكبر مشاركة في معارض الألبسة والنسيج، وشاركنا بتأسيس مراكز تمويلية، وغرفتنا هي الوحيدة التي تحوي مكتباً خاصاً للتشغيل وآخر للإغاثة والتمويل الصغير ومكتباً علمياً وهيئة استشارية تخصصية تدرس ما يصدر عن الحكومة من قرارات، ولدينا أكبر مركز تدريب وتأهيل في القطر منذ ٢٠١٠».

وطالب الشهابي بـ«تشاركية حقيقية وليست وهمية» مع الفريق الحكومي في صياغة القرارات «ولاسيما في استصدار قوانين كالقروض المتعثرة والتشوهات الجمركية وقانون خاص بالمناطق المتضررة نظراً لأهميته، إذ إن منطقة الليرمون الصناعية تحوي الآن بين ٦٠ و٧٩ منشأة من أصل ١٠٠٠ منشأة مدمرة ومتوقفة عن العمل بسبب الإرهاب».

ودعا إلى ترسيخ العدالة في تقنين وتوزيع التيار الكهربائي في مدينة حلب وإلى تفعيل الإقراض الصناعي لدعم الإنتاج ودعم التصدير وتوطين صناعة الطاقات البديلة «التي تحتاج إلى حفزات، ونطالب بإحداث هيئة عامة لإعادة تمويل المناطق الصناعية، وأكد أهمية الحفاظ على سعر صرف الليرة السورية وعدم شراء الدولار إلا لاستيراد المواد الأولية والحفاظ على العمالة في هذه الظروف الصعبة وعلى استقرار أسعار المنتجات، ولاسيما الغذائية منها.

وعن الاستحقاق الرئاسي، أوضح الشهابي: «علينا بقمحنا وغذائنا، وهم يعولون على عدم المشاركة ولكن سنضع حداً لهذا الموضوع بالمشاركة الكثيفة من أجل مصلحتنا العائلية والمجتمعية، فهذا خيارنا ومشاركتنا لإفشال مخططاتهم، فلدينا عمالنا وعائلاتهم، وهذه مصلحة لنا لفرض أمر واقع بأن المشاركة تمت، وأنشأنا كلية انتخابات وفريقاً يشمل اللجان لتحقيق أكبر نسبة مشاركة».

بدوره، بيّن رئيس غرفة تجارة حلب محمد عامر حموي خلال أعمال الهيئة العامة السنوي للغرفة أن هناك تفاعلاً في الأسواق ومع الجهات الحكومية منذ تسلم مجلس الإدارة الحالية مهامه، ولفت إلى أن سوق العراق سيعود تفعيله بعد زيارة رئيس اتحاد غرف التجارة العراقية ونقيب المقاولين العراقيين إلى غرفة تجارة حلب.

> حموي: سنعيد الألق للتعاون الاقتصادي مع العراق

فتح مراكز شراء القمح اعتباراً من ٢٠ أيار وحتى نهاية العام

عرنوس: تأمين مستلزمات الإنتاج والتخزين لضمان توريد كامل إنتاج القمح للموسم الحالي

١٦ بالمئة نسبة الأجرام والشوائب المسموح بها والتسويق بموجب شهادات منشأ

> دعم المحافظات بمراكز مؤقتة ودفع أجور النقل للفلاحين والموردين من خارج المنطقة الإدارية للمركز

الوطن

أوصى المؤتمر السنوي للحبوب الذي عُقد أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء ببذل كل الجهود لتأمين مستلزمات الإنتاج والتخزين والأجهزة المخبرية والفنية لضمان توريد كامل إنتاج القمح لموسم عام ٢٠٢١ إلى مراكز السورية للحبوب وتأمين التمويل اللازم لاستلام الموسم والسماح بالإدخال المؤقت والعودة للحصادات والجرارات ومعالجة المعوقات التي تواجه عملية التسويق.

وقرر المؤتمر فتح مراكز شراء محصول القمح والبالغ عددها ٤٦ مركزاً في مختلف المحافظات اعتباراً من ٢٠ أيار الجاري حتى نهاية العام الحالي، ودعم المحافظات بمراكز مؤقتة بما يتوافق مع الإنتاج المتوقع وتأمين المحروقات اللازمة للحصادات وآليات النقل وتسهيل مرورها والانتهاء من إعادة تأهيل صويمعتين معدنيتين إضافيتين في محافظتي الرقة وحلب قبل بدء استلام الموسم.

وحدد المؤتمر الحد الأعلى لمجموع الأجرام والشوائب المسموح بها بـ١٦ بالمئة وقرر افتتاح عشرة مراكز غربلة على مستوى سورية لغربلة وتعبئة الكميات المستلمة التي تتجاوز نسبة الشوائب فيها النسب المحددة للشراء، على أن يتم تسويق المحصول بموجب شهادات منشأ صادرة عن دوائر الزراعة في المحافظات.

كما وافق المؤتمر على صرف أجور النقل للفلاحين والموردين الذين يوردون أقماحهم من خارج المنطقة الإدارية للمركز المورد إليه ضمن المحافظة ذاتها وفق الأسعار المعتمدة وذلك حسب شهادة المنشأ الممنوحة، وشدد على ضرورة تأمين الكهرباء لمراكز الحبوب العاملة على استلام القمح، وأكد أهمية التعاون بين جميع الجهات لتنفيذ خطة الإنذار المبكر للحرائق لحماية المحاصيل الشتوية منها.

وأكد المهندس عرنوس تقديم الدعم الكامل لاستلام محصول القمح من الفلاحين بعد أن تم اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لضمان تنفيذ الخطة الزراعية للموسم الحالي وتوفير ما أمكن من متطلبات الإنتاج من سماد ومحروقات والتركيز على زيادة الرقعة المروية ودعم المشاريع الزراعية وتقديم المحفزات اللازمة لها، مشدداً على السعي الحكومي لتأمين مخازين إستراتيجية تحقق الأمن الغذائي والاستمرار بدعم الفلاحين والوقوف إلى جانبهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لتوسيع نشاطاتهم الزراعية.

وتم خلال المؤتمر استعراض التحضيرات والاستعدادات لاستلام موسم القمح، حيث تم إعداد وتجهيز قرارات المقاييس الرسمية وشروط التسليم لمادة القمح لموسم ٢٠٢١ وتأمين مليون كيس خيش جديد للمؤسسة العامة لإكثار البذار إضافة إلى /٩٣٠٦٧٠٠/ كيس خيش متوفرة وتجهيز الصوامع البيتونية الـ/٥/ والصوبمعات المعدنية الـ/٧/ لاستقبال أقماح الموسم وتجهيز المستودعات المتوفرة لدى المؤسسة السورية للحبوب.

صالات السورية للتجارة ستفتح خلال أيام عيد الفطر وأسعار الخضر أرخص بـ٣٠ بالمئة عنها بالأسواق

ماشطة لـ«الوطن»: بيع كميات ضخمة من المواد المقننة.. والبطء بالتوزيع سببه تعثر التجار بتوريدها

رامز محفوظ

كشف معاون مدير عام المؤسسة السورية للتجارة إلياس ماشطة لـ«الوطن» أن صالات السورية للتجارة ستفتح خلال أيام عيد الفطر وفق برنامج منوية سيتم اعتماده قريباً، لافتاً إلى أن توزيع المواد المقننة مستمر خلال فترة العيد.

ولفت إلى أن تمديد فترة توزيع المواد المقننة مرهون بصدور قرار من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولم يصدر أي قرار من الوزارة حتى تاريخه بتمديد مدة توزيع المواد المقننة إلى ما بعد ١٥ الشهر الجاري.

وأشار إلى أن البطء أحياناً بتوزيع المواد المقننة خلال فترة التمديد يعود لتعثر التجار في توريد المواد المقننة، لافتاً إلى أن المواد المقننة من سكر وزرع مؤمنة حالياً وتكفي لأشهر.

وبيّن ماشطة أن حركة توزيع المواد المقننة في الصالات القريبة من فرع السورية للتجارة بدمشق تكون دائماً أسرع من حركة التوزيع في صالات أخرى تكون بعيدة.

وأكد أنه خلال فترة تمديد مدة توزيع المواد المقننة تم بيع كميات ضخمة من المواد المقننة، لافتاً إلى أن نسبة التنفيذ في بعض المحافظات خلال الدورة الحالية وصلت حتى تاريخه لأكثر من ٩٠ بالمئة وفي محافظات أخرى وصلت نسبة التنفيذ فيها لأكثر من ٧٠ بالمئة.

وأشار إلى أن نسبة التنفيذ في محافظتي دمشق وريف دمشق وصلت حتى تاريخه بحدود ٧٠ بالمئة.

ولفت إلى أن توفر المواد المقننة يسرع وبشكل فوري من وتيرة إرسال رسائل الاستلام للمواطنين من ٧٠ إلى ٨٠ رقماً كبيراً وليس سهلاً.

ونوه أنه خلال شهر رمضان بعض المواطنين عندما تصل لهم رسالة استلام المواد المقننة خلال مدة ٢٤ ساعة لا يذهبوا لاستلام مخصصاتهم، لافتاً إلى أن نحو ١٠ آلاف عائلة على مستوى القطر بين أمس الأول وأمس أعادوا تفعيل رسائل استلام المواد المقننة بعد أن رفضوا استلامهم خلال المدة المحددة لهم خلال ٢٤ ساعة.

وبخصوص المدة الزمنية لعودة توزيع الشاي عبر البطاقة الإلكترونية بعد توقف توزيعها منذ أيام أكد معاون مدير السورية للتجارة أنه عندما يصبح هناك توريد للمادة سيتم توزيعها عبر البطاقة الإلكترونية، لافتاً إلى وجود عقود حالياً لتوريد كافة المواد المقننة من زيت وسكر وشاي ورز ونحن بانتظار وصول توريدات جديدة ودعم الكميات.

وبيّن أن أي مادة مقننة يتوقف توزيعها لا تخرج من خطة التوزيع وعند توفرها سيتم توزيعها عبر البطاقة الإلكترونية، لافتاً إلى أن الذي يوقف عملية التوزيع أحياناً التوريدات الخارجية، مشيراً إلى وجود صعوبة بتأمين المواد نتيجة عدم وجود شحن عالمي بسبب تفشي وباء كورونا الذي أثر في الشحن عالمياً بالإضافة إلى الحصار المفروض على سورية، لافتاً إلى وجود عدة مخاطر وعقبات تتعرض لها إلى حين وصول المواد إلى السوق.

وبالرغم من ذلك صالات السورية للتجارة مليئة بالمواد.

وبالنسبة للخضار والفواكه وتوفرها في صالات السورية للتجارة بيّن ماشطة وجود تدخل إيجابي من قبل السورية للتجارة مع الفلاح ومع المواطن ونحن نحصل على الخضار والفواكه من الفلاح مباشرة، مبيناً بأن الدعم الذي تقدمه السورية للتجارة هو أن الصناديق التي تُعبأ بها الخضار والفواكه موجودة عندنا والسيارة التي تنقل هذه المواد هي سيارات السورية للتجارة، منوهاً بأن هذا الدعم يجعل سعر المواد أرخص من السوق.

وأشار إلى أنه تم التوسع مؤخراً بعدد الصالات التي تبيع الخضار والفواكه وذلك من خلال توزيع الخضار والفواكه على صالات كانت لا تبيعها سابقاً وهذا الإجراء عبارة عن تجربة حالياً.

وختم بالقول إن أسعار الخضار والفواكه في صالات السورية للتجارة أرخص بنسبة ٣٠ بالمئة من أسعارها في السوق.